

٢٧

بعض الرسائل الخجلي
السنن للبخاري الفزوي

لِلْجَرِيدِ

فِي اِعْرَابِ كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ

وَمَا يَعْلَقُ بِمَعْنَاهَا مِنَ التَّحْمِيدِ

تألیف

العلامة الشيخ علي بن سلطان محمد الفتّاري

المتوفى سنة ١٠١٤

فَدَمْ لَهُ وَضَبْطَ نَصَّهُ وَرَجَّحَ أَحَادِيثَ
مَشْهُورَ حَرَنَ سَلَمانَ

دارالعلم

المكتبة الإسلامية

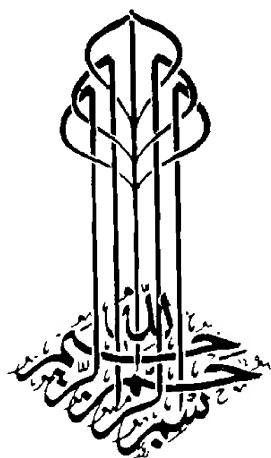
رَفِعُ

بِعِنْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِلْفَرْوَسِ

رَفِعُ

بِعْدَ الْرَّحْمَنِ الْجَنَّيِ
أُسْلَكَنِ اللَّهُ الْفَرْدَوْسَ

لِلْجَنَّدِ
فِي اعْرَابِ كُنْدَةِ التَّوْحِيدِ
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا هُمْ بِالْتَّجْهِيدِ



رَفِعٌ

عَنْ الْرَّعْبِ الْخَيْرِيِّ
أَسْكُنْ لِلَّهِ الْفَرْوَانَ

سلسلة رسائل على القاريء - ١٠٠ -

عبد الرحمن البخاري
أسلم الله لغير لغز و فراس

التجزء

في إعراب كلمة التوحيد

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا مِنَ التَّهْجِيدِ

تأليف

العلامة الشَّيخ عَلَيْيَ بْنُ سُلَطَانِ مُحَمَّدِ الْفَتَّارِي

المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

قدم له وضبط نصه وحَجَّ أحاديثه

مشهور حَسَن سَلَمَان

دار عَمَّار

المكتب الإسلامي

رَفِعُ
جَمِيعُ الْأَعْمَالِ الْجَنَّاتِيِّ
لِسَنَةِ اللَّهِ لِلْفَرْوَانِ

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الْطَّبَعَةُ الْأُولَى
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ

بَيْرُوت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - بَرْقِيَّا : اسْلَامِيَا - تَلْكِيْس : ٤٥٦٣٨ - هَاتَف : ١١٦٣٧
دَمْشَق : ص.ب : ١٣٧٩ - هَاتَف : ٦٥٦٦٥ - فَاکْسِن : ٧٤٨٥٧٤
عَكْسَان : ص.ب : ١٨٥٦٥ - هَاتَف : ٦٥٦٦٥ - فَاکْسِن : ٦٥٦٤٣٧

دارِ عَسَارٍ
الْأَرْدَن - عَكْسَان - سُوقُ الْبَسْرَاء - قَرْبُ الْجَامِعِ الْمُهَسِّنِيِّ
ص.ب ٩٦٦٩١ - هَاتَف ٦٥٦٤٣٧

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَسْتَهْدِيهُ،
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرْوَرِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ
فَلَا مُضْلِلُ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ.

أَبْعَدُ :

فَإِنَّ كَلْمَةَ التَّوْحِيدِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كَلْمَةٌ جَامِعَةٌ كَامِلَةٌ لَا يَزَادُ
فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ، وَمَضْمُونُهَا إِنَّمَا هُوَ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَمَعْنَاهَا: نَفِيَ الْأَلَهَةُ كُلُّهَا مِنْ كُلِّ الْوِجُوهِ، وَإِثْبَاتُ إِلَهِ
الْحَقِّ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ الصَّمَدِ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كَفُواً أَحَدٌ.

وَمَقْتَضَاهَا: الْكُفْرُ بِالْطَّوَاغِيْتِ وَكُلِّ الْأَلَهَةِ دُونَ اللَّهِ - كَمَا لَا
يَخْفِي - فَمَنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ يَقُولُ:
إِنَّ الْأَرْوَاحَ تَتَصَرَّفُ وَتُمْدِدُ، أَوْ يَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ، أَوْ يَنْذِرُ لِغَيْرِ
اللَّهِ، أَوْ يَخَافُ غَيْرَ اللَّهِ، أَوْ يَرْجُو غَيْرَ اللَّهِ غَيْرِهِ، فَقَدْ أَبْطَلَ قَوْلَهُ:
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. بَلْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ شَرْكًا جَلِيلًا.

وهذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والاسلام، وهي كلمة التقوى والعروة الوثقى ، وهي التي جعلها ابراهيم عليه الصلاة والسلام كلمة باقية في عقبه، وليس المراد قولها باللسان فقط مع الجهل بمعناها، فإن المنافقين يقولونها، وهم تحت الكفار في الدُّرُك الأَسْفَل من النار، مع كونهم يصلُّون ويحجُّون ويطوفون ويقرؤون القرآن ويتصدقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب والاذعان بها ، ومحبّتها ومحبّة أهلها ، وبغض ما خالفها ومعاداتها .^(١)

ورسالتنا هذه «التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلّق بمعناها من التمجيد» هي الرسالة التاسعة من رسائل العلامة علي بن سلطان محمد القاري رحمه الله تعالى التي عملنا على تحقيقها ونشرها . وهذه الرسالة من لون آخر، إذ غالب على الرسائل السابقة الطابع الحديثي ، والفقهي ، والعقدي ، وما يخص التّزكية والتّربية ، أما هذه فهي في إعراب كلمة التوحيد: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، جمع المصنف فيها الأقوال التي قيلت في إعرابها ، وأعقبها بالمعاني واللطائف التي تتعلّق بمعناها .

وقد نسبها له جل من ترجم له ، فذكرها اللكنوي في «التعليقات السنّية على الفوائد البهية» : (ص ٨) ضمن مؤلفاته

(١) انظر رسالة الشيخ محمد سلطان المعصومي الخجندى : «مفتاح الجنة لـ إلـا الله» بتحقيق الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد .

بموضعها، فقال: «ورسالة أخرى في تركيب لا إله إلا الله»
وذكرها باسمها ونسبها لمصنفها:

اسماويل باشا البغدادي في «هدية العارفين»: (١/٧٥٢)
وخليل ابراهيم قوتلاني في كتابه «الامام علي القاري وأثره في علم
الحديث»: (ص ١٥٢).

ولا نعرف أن هذه الرسالة قد طبعت قبل هذه المرة،
واعتمدنا في نشرها على أصلٍ خطّي ضمن مجموع للمصنف
موجود في المدرسة الأحمدية بمدينة حلب، تحت رقم (٢٦٦٨)
عام) فيه ست وخمسون رسالة، ورسالتنا هذه هي الرسالة الثانية،
وتبدأ من ورقة (٥) وتنتهي بورقة (١١) من هذا المجموع، فهي
في ست لوحات، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة (١٩)
سطرًا، وخطها واضح ومفروء، وكتبت سنة ١١٩٦ هـ.

واقتصر عملنا فيها على ضبط نصّها، وتخريج الأحاديث
التي فيها، وعزو الآيات إلى سورها من القرآن الكريم، والتعليق
على الأمور الضرورية منها. والله تعالى أعلم أن أكون قد وُفّقتُ
في ذلك، وأن يجعل عملي كله في ميزان حسناتي، خالصاً
لوجهه سبحانه. إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا. أن الحمد لله
رب العالمين.

شهر محسن محمود سالمان

الأردن - عمان

التهديد في اخوات كلية التوحيد» وما يتعلّق بغيرها من التهديد
 ألم يعلم أنّه من الممكّن أن يُؤثّر في إيمانهم؟! و
 ألم يعلم أنّه أذى على حذري أعلى كلام العلّام وجعله يُؤثّر في
 المسفلين؟ والحقيقة أنّ التهديد على من أدرى الله بعثني التهديد
 لا يهدى إلا إلى الله وادعاه واتّباعه المهدىين بخطبة العصبة
 أتاء بعد فتى العبس إلى كرم ربّه إبرارى «عُلُون بن سلطان» همّهذا الفاكرة
 أن الكلمة الطيبة من كلام العبد لا تُطرد من ظهر هايم امرها وله ابرارى
 واسطلة العقائد والأيّات ورابطة الفلاش الافتراضية، الجرأة والفصاحة
 ونطبّق ذاتنا التوحيد ومركتزه في كل المفهود كلاماً وكتباً، على أن ما في
 كلّها وباقيها من المفاسد الأنسية والمحاسن الدركية لا يُعصف ولا
 يستقمر، وإنما ونذيله نتعمّل على كلّه من معنى، أن يتعثّل مثانها
 مثني ويعنى أن يتعلّل من امداده منها إلى اعادة سمعناها ناترها، فتتابع الجنة
 ودعن النار بغير لذة الجنة للناس والجنة، وقد نقص الائمة من سادات
 الائمة، وأنه لا بد من فهرسناها المترتب على علمها، لخرج من ربّعها
 التقليد ويدرس في ربّعها التقليد والتأريخ وقد قال تعالى فاعلموا أن لا إله
 إلا الله و قال صلّى الله تعالى عليه و رأى أفضل الذكر لا إله إلا الله و قال صلّى الله
 عليه وسلم: من قال لا إله إلا الله، دخل الجنة و قال عليه الصلوة والسلام
 من كان امّه كلام لا إله إلا الله، دخل الجنة فاتصاف بمحضون هذه الكلمة

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

رَفِعُ

عبد الرحمن البَحْرَيْ
الْكَلْمَانِيُّ الْفَزُولِيُّ

الْبَحْرَيْ
فِي اعْرَابِ كُلِّهِ التَّوْحِيدِ

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا مِنَ التَّمْجِيدِ


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بعد (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)
 (اللَّهُمَّ إِنِّي لِغَافِرٍ كَمَا
 أُغَافِرْتُ)

الحمد لله العلي الأعلى ، الذي أعلى كلمته العليا ، وجعل
 الكلمة الذين كفروا السفلی .

والصلوة والسلام على من أرسله لينفي السُّوَى^(١) ، وثبتت أنه
 لا يعبد إلا المولى ، وعلى الله وأصحابه وأتباعه المهدىين بطريقة
 الهدى .

أبا عبد :

فيقول الملتحي إلى كرم ربه الباري ، علي بن سلطانٍ ،

(١) سُوَى و سُوَى بمعنى غير ، ومثلهما سواء . وإذا كسرت سين «سوى» جاز
 فيه المد والقصر ، وإن فتحت مددت . وتعرف «سوى» بالإضافة بخلاف
 «غير» .

انظر : «لسان العرب» : مادة «سواء» : (٢٤٨/٢) و «الاستغناء في
 أحكام الاستثناء» : (ص ١١٦) . ومقصود عبارة المصنف : «أن الله
 أرسل رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لينفي استحقاق العبادة لغيره جل شأنه» .

محمد القاري: إن الكلمة الطيبة من كمال الجلالة، لمراد من ظهر عليه أمرها وجلاله، مع أنها واسطة العقائد الإيمانية، ورابطة القلائد الإتقانية إجمالاً وتفصيلاً. وقطب دائرة التوحيد، ومركز ميدان التفريد كاماً وتكملة، على أن ما في ظاهرها وباطنها من المجالس الإنسانية، والمحاسن القدسية، ما لا يُحصى ولا يُستقصى بياناً وتدليلاً.

فيتعين على كل موقن أن يعتنِ ب شأنها مبنياً و معنىً ، ليُنْقلَ من إفادة مبناتها إلى إعادة معناها، فإنها مفتاح الجنة، وعن النار بمنزلة الجنة^(١) ، للناس والجنة .

وقد نصّ الأئمة، من سادات الأمة، أنه لا بد من فهم معناها المترتب على علم مبناتها، ليُخرجَ عن رِيْفَةِ التّقليد ويدخل في رِفْعَةِ التّحقيق والتأييد، وقد قال - تعالى - : ﴿فَاعْلُمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) .

وقال - صلى الله تعالى عليه وسلم - : (أفضل الذكر لا إله إلا الله)^(٣)

(١) الجنة: الوقاية.

(٢) سورة محمد: آية رقم (١٩).

(٣) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٣١) والترمذى في «الجامع»: رقم (٣٣٨٣) وابن ماجة في «السنن» رقم (٣٨٠٠) وابن حبان في «صحيحة» رقم (٢٣٢٦) - موارد) والحاكم في «المستدرك»: (٤٩٨/١ ، ٥٠٣) والخرائطي في «فضيلة الشكر» رقم (٧) والبغوي في =

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم : (من قال : لا إله إلّا الله ،
دخل الجنة) ^(١) .

وقال عليه الصّلاة والسلام : «من كان آخر كلامه لا إله إلّا
الله دخل الجنة» ^(٢) .

فاصناف بمضمون هذه الكلمة من الواجبات العمريّة ، حيث
يجب أن تكون موجودة حقيقة أو حكماً في كل لحظة ولمحة ، من
أول العُمر إلى انتهاءه على الجهة الدوامية ، كما هو معلوم من
مذاهب العلماء الرسمية ، ومن مشارب العُرَفاءِ الوضعيّة . فلنُعِين
بيان مبناتها ليتبَّعَ لِكَ تِبْيَانُ معناها .

فاعلم أن «لا» نافية بلا خلاف ^(٣) فيها ، و «إله» مبني معها
= «شرح السنة» : (٤٩/٥) وابن أبي الدنيا في «الشّكر» : (١٠٣) والبيهقي
في «الأسماء والصفات» (ص ١٠٥) و «الدعوات الكبير» (ص ٢١)،
والطبراني في «الدّعاء» رقم (١٤٨٣) . وهو حديث حسن ، كما قال
الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/٥٨) .

(١) أخرج نحوه : البخاري في «الصحيح» : (١٠/٢٨٣) ومسلم في
«الصحيح» : (١/٩٥) وغيرهما .

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣١١٦) وأحمد في «المسند» :
(٥/٢٣٣ ، ٢٤٧) والحاكم في «المستدرك» : (١/٣٥١ ، ٥٠٠)
والبيهقي في «الأسماء والصفات» : (٩٩) والطبراني في «المعجم
الكبير» : (٢٠/١١٢) و «الدّعاء» رقم (١٤٧١) وإسناده حسن .

(٣) حروف النفي ستة : ما ولا ولم ولما ولن وإن . انظر «شرح المفصل»
لعلي بن يعيش النحوي : (٨/١٠٧)

التَّضَمْنُ مَعْنَى «مِنْ»، إِذ التَّقْدِيرُ: لَا مِنْ إِلَهٍ. وَلَهُذَا كَانَتْ نِصَّاً فِي الْعُمُومِ^(١)، كَأَنَّهُ نَفَى كُلَّ إِلَهٍ غَيْرَ اللَّهِ - عَزُّ وَجَلٌ - مِنْ مَبْدِئِ مَا يَقْدِرُ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لِهِ مَمَّا يَقْدِرُهُ، فَتَدَبَّرُهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُحَرَّرٌ.

وَقِيلَ: يُبَيِّنُ الْاسْمُ مَعْهَا لِلتَّرْكِيبِ^(٢) الْمُسْتَفَادُ مِنْ التَّرْتِيبِ، وَذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى أَنَّ اسْمَهَا مَعْرُبٌ مَنْصُوبٌ بِهَا. فَإِذَا فُرِّغَ عَلَى الْقُولِ الْمُشَهُورُ مِنِ الْبَنَاءِ، فَمَوْضِعُ الْاسْمِ نُصِّبَ بِلَا الْعَامِلَةِ عَمَلٌ «إِنَّ» فِي تَأكِيدِ الْمَعْنَى، وَالْمَجْمُوعُ مِنْ «لَا إِلَهٌ» فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ، رُفْعٌ بِالْأَبْدَاءِ، وَالْخَبْرُ الْمُقْدَرُ هُوَ لَهُذَا الْمُبْتَدَأُ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ «لَا» عِنْدَ سِيَبُوْيَهُ.

وَقَالَ الْأَنْفَشُ: «لَا» هِيَ الْعَامِلَةُ فِيهِ، وَفِي «الْعُبَابِ» شَرَحُ «الْأَلْبَابِ»: أَنَّ خَبْرَ «لَا» يُحَذَّفُ كَثِيرًا، وَمِنْهُ كَلْمَةُ الشَّهَادَةِ: لَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ. أَيْ: لَا إِلَهٌ كَائِنٌ فِي الْوُجُودِ أَوْ مَوْجُودٌ فِي عَالَمِ الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ^(٣).

(١) مَعْنَاهُ: أَنَّهَا لَا سَغْرَاقُ حُكْمِ النَّفِيِّ لِجِنْسِ اسْمَهَا كُلَّهُ نِصَّاً مِنْ غَيْرِ تَرْكِ، تَمْيِيزًا لَهَا عَنْ «لَا» الَّتِي لَنْفَى الْوَحْدَةَ، نَحْوَ: لَا كَتَابٌ فِي الْحَقِيقَةِ، بَلْ كَتَابٌ، فَيَكُونُ الْقَصْدُ نَفِيُّ الْمَعْنَى عَنِ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ دُونَ مَا عَدَاهُ، وَلَا يَصْحَّ أَنْ يَقَالُ هَذَا مَعْ «لَا» الَّتِي لَنْفَى الْجِنْسِ إِذَا كَانَ اسْمَهَا مُفْرَدًا.

رَاجِعٌ: «النَّحْوُ الْوَافِيِّ»: (١/٦٨٧).

(٢) وَمَعْنَى «الْتَّرْكِيبِ» أَنْ تَكُونَ «لَا» مَعْ اسْمَهَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ بِمُنْزَلَةِ «خَمْسَةٍ عَشَرَ».

(٣) قَالَ الْعَالَمُ الْقَرَافِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْاسْتَغْنَاءُ فِي أَحْكَامِ الْاِسْتِثْنَاءِ»: (ص =

وقال ملا حنفي : الله اسم الذات الواجب المستحق لجميع المحامد من الكرم والجود، وليس وصفاً بمعنى الواجب الوجود، إلا لا يفيد لا إله إلا الله التوحيد. انتهى.

وفيه أن المراد بالواجب الوجود، هو الذات الواجب

= ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

«ومن النهاة من يقدر الخبر هكذا: لا معبد باستحقاق في الوجود إلا الله، ويقول: قولنا في الوجود مجرور متعلق بمحذف تقديره: كائن، وفي كائن ضمير هو فاعل: الاستثناء واقع منه.

والامام فخر الدين يقول في تصانيفه في هذا الموضوع: لا يجوز أن يكون الخبر قولنا: في الوجود، لأن مفهوم ذلك أن في العدم مادة الامكان معبوداً باستحقاق! وذلك كفر، بل يكون الخبر قولنا: في نفس الأمر، ولا نقول: في الوجود. وإذا نفينا المستحق في نفس الأمر لا يضرنا كون اعتقاد الكفار فيه مستحقاً بزعمهم، لأننا لم ننف المستحق من الاعتقاد، إنما نفينا في نفس الأمر، ولو نفينا من الاعتقاد لم يكن الاخبار صادقاً، لأن الواقع أن في الاعتقاد معبوداً بالاستحقاق.

والذى قاله الامام فخر الدين متوجه، ولا ينبغي أن يخصص الوجود بالنفي بل يعمم في نفس الأمر. وبهذه الطريقة أيضاً تعين أن نقول: لا معبد باستحقاق، فإن نفي المعبد مطلقاً ليس بصادق فإن المعبدات واقعة كثيراً من الشجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يصدق الإخبار عن النفي إلا إذا قيد بالاستحقاق، «فلا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق، فإنها معينة الاعتبار شرعاً وعقلاً ولغة». انتهى.

وسيذكر المصنف - بعد قليل - تعقب السيوطي لكلام الفخر الرازي، فانظره، وتأمل فيه!

المستحقُ لجميع المحامِد، المشهودُ في كُلِّ المشاهِد^(١)، فهو كما قال بعض أرباب الحال :

عباراتنا شَتَّى وَحُسْنُكَ وَاحِدٌ فَكُلُّ إِلَى ذَاكَ الْجَمَالِ يُشِيرُ
ثُمَّ قيلَ: لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ «إِلَّا اللَّهُ» خبراً؛ لِأَنَّهُ مُسْتَشْنَى،
وَهُوَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خبراً عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْكُرْ إِلَّا
لِيُبَيِّنَ بِهِ مَا قُصِّدَ بِالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

وقال صاحب «الكشاف»: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» جملةً تامةً مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ حذفُ الْخَبَرِ، يَعْنِي «لَا إِلَهُ» مُبْتَدَأٌ و «إِلَّا اللَّهُ» خَبْرُهُ. فَقِيلَ: يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً. قال: لِيُسَمِّي الْأَمْرَ كَمَا قيلَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ فِي التَّقْدِيرِ «اللَّهُ إِلَهُ» فَقَدْمُ الْخَبَرِ دَفْعَةً لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، فَصَارَ «إِلَهُ اللَّهُ» ثُمَّ أُرِيدَ بِهِ نَفِيَ الْأَلَهَةِ وَإِثْبَاتِهِ قَطْعًا، فَدَخَلَ فِي صُدُرِ الْكَلَامِ مِنَ الْجَمْلَةِ حِرْفُ لَا، وَفِي وَسْطِهَا إِلَّا، لِيَحْصُلَ غَرْضُهُمْ، فَصَارَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . انتهى .

وَيَقُوِّيهُ: مَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا اعْتَمَدَتْ عَلَى النَّفِيِّ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ، فَيَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً و «إِلَّا اللَّهُ» خَبْرُهُ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى غَيْرِ اللَّهِ .

وَفِي «شَرْحِ دُعَاءِ أَبِي حَرْبِ الْيَمَنِيِّ» أَنَّ الْأَسْمَ الْكَرِيمَ مَرْفُوعٌ

(١) يَقُولُ الْمُصَنَّفُ بِكُفْرِ أَهْلِ الْحَلُولِ وَالْأَتَّهَادِ. فَلِيَكُنْ ذَلِكَ فِي بَالِكَ.

على البديل من موضع «لا إله»؛ لأنَّ موضع «لا» مع اسمها رفعٌ بالابتداء، ولا يجوز نصُّه حملاً على إبداله من اسم «لا» المنصوب؛ لأنَّ «لا» لا تعمل إلَّا في نكرة منفيَّة، والله - سبحانه - معرفة يقينية .

وقال الرَّهَاوِيُّ في شرح «المنار»: لا إله إلَّا الله كُلُّمَةٌ تُوحِيدٌ إِجْمَاعاً، ولا يُسْتَقِيمُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ صَدُّ الْكَلَامِ نَفِيًّا لِكُلِّ مُعْبُودٍ بِحَقِّهِ، وَاللهِ اسْمُ الْمُعْبُودِ بِالْحَقِّ، وَمِثْلُهِ يَكُونُ تَنَاقِضاً فِي الْقَوْلِ، وَهُوَ مَحَالٌ فِي كُلِّمَةِ التَّوْحِيدِ؛ لِإِجْمَاعِ عَلَى صَحَّتِهَا .

قلت: المَنْفَيُ بِصَدُّ الْكَلَامِ مَفْهُومٌ كُلِّيٌّ، كَإِلَهٍ، وَالْمَأْخُوذُ فِي مَدْلُولِ الْجَلَالَةِ . فَرَدُّ خَاصٌّ مِنْ مَفْهُومِ إِلَهٍ، بِمَعْنَى أَنَّ لِفَظَةَ اللهِ عَلِمُ لِلْمُعْبُودِ بِالْحَقِّ، الْمُوْجُودُ الْخَالِقُ الْعَالَمُ، لَا أَنَّهُ اسْمٌ لِذَلِكَ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ كَإِلَهٍ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُسْتَشْنَى هُنَا بَدْلٌ مِنْ اسْمٍ لَا عَلَى الْمَحْلِ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ أَيْ: لَا إِلَهٌ مُوْجُودٌ^(١) إِلَّا اللهُ . فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قَدْرَتْ نَفِيَ الْأُمْكَانُ؟ إِذْ نَفَيَ الْأُمْكَانُ يَسْتَلِزِمُ نَفِيَ الْوُجُودِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، فَيَكُونُ أَبْلَغُ فِي الرَّدِّ؟

(١) الْوُجُودُ: ضَدُّ الْعَدَمِ وَالْفَنَاءِ، وَهُوَ صَفَّةُ اللهِ تَعَالَى وَلِكُلِّ مَا أُوْجِدَهُ، إِلَّا أَنَّ اللهَ - سبحانه - سَبَحَانَهُ - وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَكُلُّ مَا دُونَهُ مُحْتَمِلُ الْوُجُودِ، فَهُوَ أَرْبَيٌّ، وَكُلُّ مَا سُوَاهُ مَحْدُثٌ قَبْلَ لِلزَّوَالِ، وَالْمُوْجُودُ: هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَعَلَ، الْإِيْجَادُ وَالْأَحْدَاثُ، لَأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (مَفْعُولٍ) وَالْمَفْعُولُ يَسْتَلِزِمُ فَاعِلٍ، فَهُوَ صَفَّةُ لِكُلِّ مَا دُونَ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَالْمُوْجُودُ شَيْءٌ، وَالْمُوْجُودُ شَيْءٌ آخَرُ، وَالتَّقْدِيرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْقِرَافِيِّ هُوَ الصَّوَابُ الْمُعْتَمَدُ، فَتَبَّهْ!

فالجوابُ : أنَّ هذَا الرَّدُّ لِخُطَابِ الْمُشْرِكِينَ فِي اعْتِقَادِ تَعْدُدِ
الْأَلَهَةِ فِي الْوِجُودِ ، وَلَاَنَّ الْقَرِينَةَ ، وَهِيَ نَفْسُ الْجِنْسِ ، إِنَّمَا تَدْلُّ
عَلَى الْوِجُودِ دُونَ الْإِمْكَانِ ، وَلَاَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ إِتْيَانُ وِجْدَهُ وَنَفْيُ إِلَيْهِ
غَيْرِهِ ، لَا بِيَانِ إِمْكَانِهِ ، وَعَدْمِ إِمْكَانِ غَيْرِهِ . لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْإِسْتِثنَاءُ مُفْرَغًا مِنْ مَوْضِعِ الْخَبْرِ؛ لَاَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْوِجُودِ
عَنِ الْأَلَهِ سُوْىِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا عَلَى نَفْيِ مُغَايِرَةِ اللَّهِ لِكُلِّ إِلَهٍ .
وَبِيَانِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْضِيْحِ ، مَا قَالَهُ ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا فِي حَاشِيَتِهِ
عَلَى «الْتَّلْوِيْحِ» : «إِنَّ الْإِسْتِثنَاءَ فِي كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مُفْرَغًا بِأَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ الْمَحْذُوفُ عَامًا ، كَمْ مُوْجَدٌ أَوْ فِي الْوِجُودِ ،
وَيَكُونَ «إِلَّا اللَّهُ» وَاقِعًا مَوْقِعَهُ كَمَا وَقَعَ إِلَّا زِيَّدٌ مَوْقَعَ الْفَاعِلِ فِي
نَحْوِهِ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زِيَّدٌ؛ لَاَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْوِجُودِ عَنِ إِلَهٍ
سُوْىِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَهُوَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا جُعِلَ الْإِسْتِثنَاءُ بَدْلًا مِنْ
اسْمِ «لَا» عَلَى الْمَحْلِ ، فَحِينَئِذٍ يَقْعُدُ الْإِسْتِثنَاءُ مَوْقَعُ اسْمِ «لَا» ،
فَيَكُونُ خَبْرُ لَا خَبْرًا لَهُ ، فَيَنْتَفِعُ بِالْوِجُودِ عَنِ غَيْرِ اللَّهِ - سَبَحَانَهُ - كَمَا
هُوَ الْمَطْلُوبُ ، لَا عَلَى نَفْيِ مُغَايِرَةِ اللَّهِ عَنِ كُلِّ إِلَهٍ ، وَهُوَ الَّذِي
يُفِيدُ الْإِسْتِثنَاءَ الْمُفْرَغَ ، لَاَنَّهُ لَمَّا قَامَ مَقَامَ الْخَبْرِ كَانَ الْقَصْدُ إِلَى
نَفْيِهِ كَالْخَبْرِ ، فَيُفِيدُ نَفْيِ مُغَايِرَتِهِ - سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى - عَنِ كُلِّ إِلَهٍ ،
وَلَا يَحْصُلُ بِهِ التَّوْحِيدُ كَمَا لَا يَخْفِي عَلَى ذُوِّ النَّهْيِ » .

وَقَالَ شِيْخُ مَشَايِخِنَا جَلَّ الَّذِينَ السُّيوطِيُّ فِي «الْإِتْقَانَ» :
الْجَامِعُ لِأَنْوَاعِ عِلُومِ الْقُرْآنِ

«فَدُّ تُوجِبُ الصِّنَاعَةُ النَّحْوِيَّةُ التَّقْدِيرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى غَيْرَ مُتَوَقِّفٍ عَلَيْهِ فِي التَّقْرِيرِ، كَفَوْلَهُمْ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ، أَيْ مَوْجُودٌ. وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْأَمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، وَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَتَقْدِيرُ النُّحَاةِ فَاسِدٌ^(١)؛ لِأَنَّ نَفِيَ الْحَقِيقَةَ مَطْلَقَةً أَتَمْ مِنْ نَفِيَهَا مَقِيَّدَةً، فَإِنَّهَا إِذَا انْفَتَتْ مَطْلَقَةً كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى سَلْبِ الْمَاهِيَّةِ مَعَ الْقَيْدِ، وَإِذَا انْفَتَتْ مَقِيَّدَةً بَقِيَّدِ مَخْصُوصٍ لَمْ يَلْرَمْ نَفِيَهَا مَعَ قَيْدٍ آخَرِ . وَرَدَ بِأَنَّ تَقْدِيرَهُمْ «مَوْجُودٌ» يَسْتَلزمُ نَفِيَ كُلَّ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ قَطْعًا فَإِنَّ الْعَدَمَ لَا كَلَامَ فِيهِ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نَفِيٌّ لِلْحَقِيقَةِ مَطْلَقَةً لَا مَقِيَّدَةً . ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ خَبَرٍ لِاستِحَالَةِ مُبْتَدَأٍ بِلَا خَبَرٍ ظَاهِرٍ أَوْ مَقْدَرٍ، وَإِنَّمَا يُقْدَرُ النَّحْوِيُّ لِيُعْطِيَ الْقَوَاعِدَ حَقَّهَا، وَإِنَّ كَانَ الْمَعْنَى مَفْهُومًا . انتهى .

وَفِيهِ بِحَشَانٍ: الْأَوَّلُ أَنَّ كَلَامَ الْأَمَامِ^(٢) تَحْقِيقٌ وَتَدْقِيقٌ فِي الْمُرْأَمِ، وَرَدُّهُ مَصَادِرَةً، بَلْ مَكَابِرَةً فِي الْمَقَامِ بِلَا نِظَامٍ .

وَالثَّانِي: أَنَّ كَلَامَهُ لَا يَدْلِلُ عَلَى نَفِيِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ حَتَّى يَنْجِزِمْ بِالْكُلَّيَّةِ، بَلْ يَذْهَبُ إِلَى مَسْلِكِ «الْكَشَافِ» فِي عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى تَقْدِيرِ كَلْمَةٍ تَكُونُ مَرْفُوعَةً بِالْخَبَرِيَّةِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّقْدِيرِ، يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَرُ لَنَا، لَئَلَّا يَرُدَ الشَّيْءُ مِنْ عَدَمِ التَّحْقِيقِ عَلَيْنَا، مَرَاعَاةً لِلْجَانِبِيْنِ، وَمَحَافَظَةً لِلْمَذْهَبِيْنِ . وَكَانَ الْجَمْهُورُ

(١) انْظُرْ مَا عَلَقْنَا عَلَيْهِ (ص ١٧) .

(٢) أَيْ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيِّ .

نظروا إلى أن المعدوم لظهور حدوثه لا يصلح للألوهية حتى يحتاج إلى نفيه أو نفيه بهم بالبرهان الأولى . أو أرادوا «بموجود» أعمّ من أن يكون موجوداً في الحال أو في من سيوجد في الاستقبال ، والله - سبحانه - أعلم بالأحوال والمآل .

وذكر السنوسي في «عقائده» أنه قال الدمامي في تعليقه على المعنى : قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في «شرح التسهيل» على إعراب هذه الكلمة الشريفة ، أورده بجملته وإنْ كان فيه طول لاحتوائه على الفوائد المُنِيَّة . قال أهل العلم : إنَّ الاسم المُعَظَّم في التركيب المكرَّم يُرْفَع ، وهو الكثير ، ولم يأت في القرآن غيره . لكنْ جُوزَ نصبه على ما سيأتي إعرابه .

فالأقوال للناس في الرفع على اختلاف إعرابهم خمسة ، منها : قولان معتبران ، وثلاثة لا مُعول على شيء منها .

فالقولان المعتبران : أن يكون رفعه على البَدَلِيَّة ، وأن يكون على الخبرية .

وأمّا القول بالبَدَلِيَّة فهو المشهور الجاري على ألسنة المُعرَّبين ، وهو رأيُ ابن مالك ؛ فإنه لمّا تكلم على حذف خبر «لا» العاملة عمل «إن» قال : وأكثر ما يُحذفُ الحجازيون مع إلا ، نحو لا إله إلا الله . وهذا الكلام منه يدل على أن رفع الاسم المُعَظَّم ليس على الخبرية ، وحينئذٍ يتَعَيَّن أن يكون على البَدَلِيَّة .

ثم الأقرب أن يكون [البدل]^(١) من الضمير المستتر في الخبر المقدّر، وقد قيل: إنّه بدلٌ من اسم لا، باعتبار عمل المبتدأ يعني باعتبار محلّ الاسم قبل دخول إلا.

وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى؛ لأنّ الإبدال من الأقرب أقوى من الأبعد كما لا يخفى، ولأنّه داعية إلى الإتباع باعتبار الم محل مع إمكان الاتّباع باعتبار اللّفظ. ثم البدل إنّ كان من الضمير المستتر في الخبر كان البدل فيه نظير «ما قام أحد إلا زيد»؛ لأنّ البدل في المسألتين باعتبار اللّفظ، وإنّ كان من الاسم كان البدل فيه نظير البدل في نحو «لا فيها إلا زيد»؛ لأنّ البدل في المسألتين باعتبار الم محل.

وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا، أمّا في نحو «ما قام إلا زيد» فمن جهتين إحداهما: أنه بدل بعض وليس ثمة ضمير يعود على المبدل منه. الثاني: أنّ بينهما مخالفة، فإنّ البدل موجّب والمبدل منه نفيّ.

وقد أجيّب على الأوّل: بأنّ إلا وما بعدها من تمام الكلام الأوّل، وإلا قرينة مفهّمة أنّ الثاني قد كان يتناوله الأوّل، فمعلوم أنّه بعضه فلا يحتاج منه إلى رابط بخلاف «قضت المال ببعضه».

وعن الثاني: بأنّه بدل من الأوّل في عمل العامل،

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

وَتَخَالُفُهُمَا بِالنَّفْيِ وَالإِيجَابِ، لَا يَمْنَعُ الْبَدْلَيَةَ، لَأَنَّ مِذَهَبَ الْمُبَرِّدِ يَجْعَلُ الْأَوَّلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَالثَّانِي فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّائِغِ: إِذَا قَلْتَ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَإِلَّا زَيْدٌ
هُوَ الْبَدْلُ، وَهُوَ الَّذِي يَقْعُدُ فِي مَوْضِعِ أَحَدٍ. فَلَيْسَ زَيْدٌ وَحْدَهُ بَدْلًا
مِنْ أَحَدٍ. قَالَ: وَإِنَّمَا إِلَّا زَيْدٌ هُوَ الْأَحَدُ الَّذِي نَقَيْتَ عَنْهُ الْقِيَامَ،
فَإِلَّا زَيْدٌ بِيَانٍ لِأَحَدِ الَّذِي عَنِتَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَعَلَى هَذَا الْبَدْلِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَشْبِهُ بِبَدْلِ
الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِنْ بَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ: فَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْبَدْلَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، لَكَانَ وَجْهًا وَهُوَ الْحَقُّ.
أَنْتَهَى.

وَأَمَّا فِي نَحْوِ: «لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ» فَوَجْهُ الْإِشْكَالِ فِيهِ أَنَّ
زَيْدًا بَدْلٌ مِنْ أَحَدٍ، وَأَنْتَ لَا يَمْكُنُكَ أَنْ تَحْلِلَهُ مَحْلَهُ. وَقَدْ أَجَابَ
الشَّلَوْبِينَ^(١) عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِمْ: مَا فِيهَا
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، إِذَا الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا يَمْكُنُ فِيهِ الْحَلُولُ بِأَنْ
تَقُولَ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ. اَنْتَهَى. وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ.

قَالَ الدَّمَامِيُّ: وَعَلَى قَوْلِ الشَّلَوْبِينَ، فَتَكُونُ كَلْمَةُ الْحَقِّ
عَلَى مَعْنَى: لَا يَسْتَحْقُ الْعِبَادَةُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ. اَنْتَهَى.

(١) هُوَ أَبُو عَلِيِّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ (٥٦٢ - ٦٤٥). راجع
فِي ترْجِمَتِهِ: «إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ»: (٢/٣٣٢) وَ«مَعْجَمُ الْمُؤْلِفِينَ»:
(٧/٣١٦).

قال ناظر الجيش : وأما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية ، وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة أمور ، وهي : أنه يلزم من القول بذلك كون خبر «لا» معرفة ، و «لا» لا تعمل في المعرف ، وأن الاسم الأعظم مستثنٍ لا يصح أن يكون عين المستثنٍ منه لأنّه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنٍ منه ، وأنّ اسم «لا» عام ، والاسم المعظم خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام ، فإنه لا يقال : الحيوان إنسان .

والجواب عن هذه الأمور :

أما الأول : فهو أنك قد عرفت أنّ مذهب سيبويه أنّ حال تركيب الاسم مع «لا» لا عمل لها في الخبر ، وأنّ حينئذ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ، فقد علل ذلك [بأنّ][^١] شبيهها بآن ضعيف[^٢] حين ركبت وصارت جزءاً كلاماً ، وجاء الكلمة لا يعمل . ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضاً ، لكن أبقوها عملها في أقرب المعمولين ، وجعلت ، هي مع معمولها ، بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدهما على ما كان عليه من التّجّرد . وإذا كان كذلك لا يثبت عمل لا في المعرفة .

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل .

(٢) كذا في الأصل !!

وأما الثاني: فلا نسلم أنَّ اسْمَ [الجلالة]^(١) هو المستثنى منه، وذلك أنَّ الاسم المُعَظَّم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً، والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً، نعم، الاستثناء فيه إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى، ولا اعتداد بذلك [المقدر لفظاً]^(٢)، ولا خلاف يُعلَمُ في نحو: ما زيد إلَّا قائم، أنَّ قائم خبر عن زيد. ولا شك أنَّ زيداً فاعل في قوله: ما قام إلَّا زيد، وأنَّه مستثنى من مقدر في المعنى، التقدير: ما قام أحد إلَّا زيد. فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المُعَظَّم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مُقدر، إذ جَعْلُه خبراً منظورٌ فيه إلى جانب اللفظ، وجَعْلُه مستثنى منظورٌ فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالث: فهو أن يقال: قوله: إنَّ الْخَاصَّ لَا يَكُون خبراً عن الْعَامَ مُسَلَّمٌ، لكن في (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لم يخبر بخاصٍّ عن عامٍ؛ لأنَّ العموم منفي، والكلام إنما سبق لنفي العموم، وتحصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دلَّ عليه اللفظ العامَّ.

وأما الأقوال الثلاثة الأخيرة التي لا عمل عليها: فأحدها: أنَّ (إلَّا) ليست أداة استثناء، وإنما هي بمعنى

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وأمامه: «صح».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

غير^(١)، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم «لا» باعتبار الم محلّ. ذكر ذلك الشّيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم . والتقدير: لا إله غير الله في الوجود، ولا شكّ أنّ القول الأوّل بـأـنـ إـلـاـ فيـ هـذـاـ التـرـكـيـبـ بـمـعـنـىـ غـيـرـ، فـلـيـسـ لـهـ مـانـعـ يـمـنـعـهـ عـنـ جـهـةـ الصـنـاعـةـ النـحـوـيـةـ، وـإـنـمـاـ يـمـتـنـعـ مـنـ جـهـةـ الـمـعـنـىـ، وـذـلـكـ أـنـ الـمـقـصـودـ مـنـ هـذـاـ الـكـلـامـ أـمـرـانـ: نـفـيـ إـلـهـيـةـ عـنـ غـيـرـ اللهـ تـعـالـىـ، وـإـثـبـاتـ إـلـهـيـةـ لـلـهـ تـعـالـىـ. وـلـاـ يـفـيدـ التـرـكـيـبـ حـيـنـئـذـ.

فـإـنـ قـيـلـ: يـسـتـفـادـ ذـلـكـ بـالـمـفـهـومـ^(٢)، قـلـنـاـ: أـينـ دـلـالـةـ الـمـفـهـومـ مـنـ دـلـالـةـ الـمـنـطـوـقـ؟ ثـمـ هـذـاـ الـمـفـهـومـ إـنـ كـانـ مـفـهـومـ لـقـبـ فـلـاـ عـبـرـةـ بـهـ، إـذـ لـمـ يـقـلـ بـهـ إـلـاـ الدـقـاقـ.

قلـتـ: وـقـالـ بـهـ بـعـضـ الـحـنـابـلـ أـيـضـاـ، وـإـنـ كـانـ مـفـهـومـ صـفـةـ،

(١) أفاد الكرمانـيـ فـيـ «ـشـرـحـ كـتـابـ سـيـبوـيـهـ»: (صـ٤٢٨ـ) أـنـ كـلـ مـوـضـعـ جـازـ فـيـ الـاسـتـشـاءـ بـ«ـإـلـاـ»ـ فـيـ الـمـفـرـدـ إـنـهـ يـجـوزـ بـ«ـغـيـرـ»ـ، وـلـاـ يـجـوزـ فـيـ الـجـمـلـ لأنـ «ـغـيـرـ»ـ لـاـ تـضـافـ لـجـمـلـةـ، بـلـ لـمـفـرـدـ.

وـ«ـغـيـرـ»ـ تـعـرـبـ بـإـعـرـابـ الـأـسـمـ الـوـاقـعـ بـعـدـ «ـإـلـاـ»ـ إـذـاـ كـانـ مـفـرـدــ. وـلـاـ يـجـوزـ إـذـاـ كـانـ اـبـتـدـاءـ وـخـبـرـاـ، لأنـ «ـغـيـرـ»ـ لـاـ تـضـافـ لـلـجـمـلـةـ. وـانـظـرـ: «ـشـفـاءـ الـعـلـيـلـ»ـ لـلـسـلـسـيـلـيـ: (١/٥٠٧ـ) وـ «ـالـاسـتـغـنـاءـ فـيـ أـحـكـامـ الـاسـتـشـاءـ»ـ: (صـ١٣٧ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ)

(٢) هـوـ دـلـالـةـ الـلـفـظـ عـلـىـ ثـبـوتـ حـكـمـ الـمـنـطـوـقـ بـهـ لـلـمـسـكـوـتـ عـنـهـ، لـوـجـودـ مـعـنـىـ فـيـهـ، يـدـرـكـ كـلـ عـارـفـ بـالـلـغـةـ أـنـ الـحـكـمـ فـيـ الـمـنـطـوـقـ بـهـ، كـانـ لـأـجـلـ ذـلـكـ الـمـعـنـىـ مـنـ غـيـرـ حـاجـةـ إـلـىـ نـظـرـ وـاجـتـهـادـ.

فقد عرفت في أصول الفقه أنه غير مجمع على ثبوته، قلت: بل المحققون يشتبون نفيه. فقد تبيّن ضعف هذا القول لا محالة.

القول الثاني - وينسب إلى الزمخشري - أن لا إله إلا الله في موضع الخبر، وإلا الله في موضع المبتدأ، وقد قرر ذلك بتقدير للنظر فيه مجال.

ولا يخفى ضعف هذا القول وأنه يلزم منه أن الخبر مبني مع لا، وهي لا يبني معها إلا المبتدأ. ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوّزه كما سيأتي.

قلت: تجويز البعض ليس بحجّة عليه، وليس هو ممن نسب النصب إليه.

وإلقول الثالث أن الاسم المعظم مرفوع بإله، كما يرتفع بالصّفة في قولنا [أقائم]^(١) الزيدان؟ فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر.

وقد تقرّر^(٢) ذلك بأن إلهًا بمعنى مأله، من إله أي عبد، فيكون الاسم المعظم مرفوعاً على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر، كما في قولنا: ما مضروب العمran. وضعف هذا القول غير خفي؛ لأن إلهًا ليس بوصف، فلا يستحق

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٢) في الأصل: «قرر».

عملًا^(١). ثم لو كان إله عامل الرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه لأنّه مطول إذ ذاك.

وقد أجاب بعض الفضلاء عن هذا بأنّ بعض التّنّاهي يجيز حذف هذا التنوين من مثل ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ آلَيْوْمَ﴾^(٢) و﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ آلَيْوْمَ﴾^(٣).

وفي الجواب نظر؛ لأنّ الذي يجيز حذف التنوين في لا إله إلّا الله، مثل ذلك يجيز إثباته أيضًا، ولا نعلم أنّ أحدًا أجاز التنوين في لا إله إلّا الله. هذا آخر الكلام على توجيهه الرفع.

وأمّا النصب، فقد ذكروا له توجيهين:

أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدّر.

الثاني: أن يكون «إلّا الله» صفة لاسم «لا»، أمّا كونه صفة فهو لا يكون إلّا إنْ كانت إلّا بمعنى غير، وقد عرفت أنّ الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً بمنطقته على ثبوت الإلهية لله تعالى. والمقصود الأعظم هو إثبات الإلهيّة لله تعالى بعد نفيها عن غيره، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه، أعني كون «إلّا الله» صفة لاسم لا.

(١) أن يعمل فيمن بعده، فيعرب لفظ الحالة نائماً للفاعل.

(٢) سورة الأنفال: آية رقم (٤٨).

(٣) سورة يوسف: آية رقم (٩٢).

وأمام التوجيه الأول، فقالوا فيه: مرجوح، وكان حقه أن يكون راجحاً؛ لأنّ الكلام غير موجب، والمقتضي لعدم أرجحية البدل هنا، أنّ الترجيح في نحو: ما قام القوم إلّا زيد، إنّما كان لحصول المشاركة، حتّى لو حصلت المشاركة في تركيب استويا، نحو: ما ضربتُ أحداً إلّا زيداً. فمن ثم قالوا: إذا لم يحصل المشاركة في الاتّباع كان النّصب على الاستثناء أولى.

وقالوا: في هذا التركيب يتراجّح النّصب في القياس، لكن السّماع والأكثر الرّفع. ونقل عن الأمدي: إذا قلت: لا رجل في الدّار إلّا عمروأ^(١) كان نصب «عمروأ» على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل.

هذا ما ذكروه. والذي يقتضيه النّظر: أنّ النّصب لا يجوز بل ولا البدل.

وتقرير ذلك أن يقال: إنّ «إلّا» في الكلام التّام الموجب نحو: قام القوم إلّا زيداً متمحضة للاستثناء، فهي تخرج ما بعدها مما أفاده الكلام الذي قبلها، وذاك أنّ هذا الكلام إنّما يقصد به الإخبار عن القوم بالقيام، ثم إنّ زيداً منهم، ولم يكن شاركهم فيما أنسد إليهم، فوجب إخراجه.

وكذا حكم إلّا في الكلام التّام غير الموجب أيضاً، نحو: ما

(١) في الأصل: «إلّا عمراً!!

قام القوم إلا زيد. ومن ثم كان نحو هذا التّركيب مفيداً للحصر مع أنها للاستثناء أيضاً. لأن المذكور بعد إلا لا بد أن يكون مُخرجاً من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاماً لم يحتج إلى تقدير، فإذاً فيتعين تقدير شيء قبل إلا يحصل الإخراج منه، لكن إنما أحوال إلى هذا التقدير تصحيح المعنى.

فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه: إن المقصود في الكلام الذي ليس بتام، إنما هو إثبات الحكم المنفي قبل إلا لما بعدها، وإن الاستثناء ليس بمقصود. ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد إلا في نحو: ما قام إلا زيد معمول للعامل الذي قيلها.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ الشَّرِيفِ أَمْرَانِ،
وَهُمَا: نَفِيُ الْإِلَهِيَّةِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَإِثْبَاتُهَا لِلَّهِ كَمَا تَقْدِمُ، وَإِذَا
كَانَتْ إِلَّا مَسْبُوَّةً بِمَحْضِ الْاسْتِثنَاءِ لَا يَتَمَمُ هَذَا الْمَطْلُوبُ، سَوَاءَ
نَصِبَنَا أَوْ أَبْدَلْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَنْصُبُ وَلَا يَبْدِلُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ
قَبْلَ إِلَّا تَامًا بِتَقْدِيرِ حَرْفِ مَحْذُوفٍ، وَحِينَئِذٍ لَيْسَ الْحُكْمُ بِالنَّفِيِّ
عَلَى مَا بَعْدِ إِلَّا فِي الْكَلَامِ الْمَوْجُوبِ، وَالْإِثْبَاتُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ
الْمَوْجُوبِ مَجْمِعًا^(١) عَلَيْهِ، إِذَا لَا يَقُولُ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ مَذَهْبُهُ أَنَّ
الْاسْتِثنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفِيٌّ، وَمِنَ النَّفِيِّ إِثْبَاتٌ، وَمَنْ لَيْسَ مَذَهْبُهُ أَنَّ
ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ مَا بَعْدِ إِلَّا مَسْكُوتَ عَنْهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُهُ: لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْحِيدُهُ؟

(١) كذا في الأصل! والصواب: «مجمع».

قلت: وفيه نظر؛ لأنّه يكون توحيداً بحسب دلالة العرف وبأنّه لا نزاع في ثبوت إلهية مولانا - جلّ وعزّ - لجميع العقلاة، وإنّما كفرَ مَنْ كفر بزيادة إله آخر، فنفي ما عدّه - تعالى - من الإلهيّة على هذا، هو المحتاج إليه، وبه يحصل التّوحيد.

وأمّا ما ذكره المولوي الجامي في «سلسلة الذهب» نقاًلاً عن بعض كبراء العارفين، أنّ معنى لا إله إلّا الله: ليس شيء مما يدعى إلهاً غير الله، فهو غير صحيح، بل كفر صريح [محصله: كلّ ما يدعى إلهاً فهو إله، أي كلّ شيء إله، وهذا كقول ابن العربي: [من عبد الصّنم فقد عبد الصّمد]. نعوذ بالله من هذا الكلام الباطل، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله]^(١).

وإنّما هو من مشرب الفرقة الوجوديّة القائلة بالعينية، لا من مذهب أرباب المراتب الشّهوديّة، كما بيّنت هذه المسألة مستقلّة^(٢).

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٢) للمصنّف رسالة بعنوان: «ردّ الفصوص»، ردّ فيها على كتاب «فصوص الحِكْم» لابن عربي الصوفي.

قال الشيخ عبد الله مرداد في تعريفها: «رسالة ردّ بها على محيي الدين العربي في كتابه (الفصوص) ردّ على القائلين بالحلول والاتحاد، وأبطل أقوال الجميع، وحذّر من معتقدهم وأفعالهم» وذكرها له: صاحب «كشف الظنون» : (ص١٢٦٤) وصاحب «هدية العارفين» : (٧٥٢) وغيرهم.

ثم قال ناظر الجيش - بناء على ما ظهر له من البحث الذي اعتبرضناه - : فيتعين أن يكون إلا في هذا التركيب مسبوقة ، لقصد إثبات ما قبلها لما بعدها ، ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تامّ لأن لا يقدر قبل إلا خبر محذوف ، وإذا لم يقدر خبر إلا قبلها ، وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر ، وهذا هو الذي تركن إليه النفس ، وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر .

قلت : كلامه هذا يقتضي أن الخلاف في كون الاستثناء من النفي إثبات أم لا ؟ لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه ، [وظاهر]^(١) كلام الزركشي وكثير من الأصوليين دخول ذلك الخلاف فيه .

ولهذا أوردوا على القائل بأن الاستثناء من النفي ليس بإثبات أنه يلزم على ذلك أن لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة . وأجيب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث ناظر الجيش ، وهذا غاية التحقيق ، ونهاية التدقيق ، وبالله - سبحانه - التوفيق .

ثم رأيت في «شرح عقيدة الطحاوي» :

«إن إثبات التوحيد بهذه الكلمة ، باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر ، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال ، ولهذا - والله أعلم - لما قال تعالى : ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل .

واحدٌ^(١)، قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢)، فإنّه قد يخطر ببال أحدٍ خاطرٍ شيطانيٍّ: هبْ أَنْ إِلَهَنَا وَاحِدٌ، فَلَغِيرِنَا إِلَهٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ - تعالى -: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ).

وقد اعترض صاحب «المنتخب» على النحوين في تقدير الخبر [في قوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾]^(٣)، حيث قالوا: تقديره لا إِلَهَ في الوجود إِلَّا الله، فقال: يكون ذلك نفيًّا لوجود الاله^(٤)، ومعلوم أنّ نفي الماهية أقوى في التّوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء^(٥) الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار [أولى]^(٦).

وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسي^(١) في

(١) سورة البقرة: آية رقم (١٦٣).

(٢) سورة البقرة: آية رقم (١٦٣).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل. واستدركته من «شرح العقيدة الطحاوية».

(٤) في الأصل «إِلَهٌ»!

(٥) في الأصل: «أَجْزَاءٌ» !!

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٧) هو شرف الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسي، الأديب النحوي المفسّر المحدث الفقيه. ولد سنة (٥٧٠هـ). له مؤلفات كثيرة، منها: (ري الظمان في تفسير القرآن) كبير جداً قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض، ومما يستغرب من شأنه ما ذكره =

«ريّ الظّمآن» فقال: هذا كلامٌ مَنْ لا يُعرف لسان العرب، فإنَّ إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه. وعند غيره اسم لا، وعلى التقديرين فلا بدّ من خبر المبتدأ، وإلَّا، فما قاله^(١) من الاستغناء عن الإِضمار فاسد.

وأَمَّا قوله: إذا لم يضمِّر يَكُون نَفِيًّا للماهِيَّة، فليس بشيء؛ لأنَّ نَفِي الماهِيَّة هو نَفِي الْوُجُود، إذ لا تتصوَّر الماهِيَّة إلَّا مع الْوُجُود، فلا فرق بين «لا ماهِيَّة»، و«لا وُجُود». وهذا مذهب أهل السُّنَّة، خلَافاً للمُعْتَزَلَة، فإنَّهم يُبْثِنُون ماهِيَّة عَارِيَّة عن^(٢) الْوُجُود، و«إِلَّا الله» مَرْفُوعٌ، بدلاً من «لا إِله» لا خبر لـ «لا» ولا «للمبتدأ»^(٣).

وهذا كُلُّه بحسب إعراب المبني، وأَمَّا الكلام عليه بمقتضى المعنى «لا إِله إِلَّا الله»: لا مُسْتَغْنَيَ عن كُلِّ مَا سِوَاهُ، ولا مُفْتَقِرٍ

= ياقوت عنه أنه «كانت له كتب في البلاد التي ينتقل فيها، بحيث لا يستصحب كتباً في سفره، اكتفاء بما له من الكتب في البلد الذي يسافر إليه» مات سنة (٦٥٥) رحمه الله.

انظر: «معجم الأدباء»: (١٦/٧ - ١٧) و«البداية والنهاية»: (١٩٧/١٣) و«شذرات الذهب»: (٥/٢٦٩).

(١) وقعت العبارة في الأصل هكذا:
«... من خبر للمبتدأ أولاً فما قال» !!

(٢) في الأصل «من»!

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: (ص ١١١ - ١١٢).

إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى^(١) -، وَهَذَا مَعْنَى جَامِعٍ مَانِعٍ فِي مَلَاحِظَةِ التَّوْحِيدِ وَمَطَالِعَةِ التَّفْرِيدِ فِي نَظَرِ الْمُرِيدِ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ مُزِيدٌ، مَعَ إِفَادَةِ الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ، وَالنَّعُوتِ التَّبُوتِيَّةِ .

وَبِيَانِهِ أَنَّ اسْتِغْنَاءَهُ عَنْ [كُلِّ] مَا سُواهُ يُوجِبُ لِهِ الْوُجُودُ، وَالْقِدَمُ وَالبَقَاءُ وَالقِيَامُ بِالذَّاتِ، وَالتَّنْزِهُ عَنِ الْحَوَادِثِ وَالنَّقَائِصِ، وَيَقْتَضِي ثَبَوتُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالْكَلَامِ، إِذْ لَوْلَمْ تَجُبْ لَهُ لِكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمَحْدُثِ أَوِ الْمَحْلِ، أَوْ مَنْ يُدْفَعُ عَنِ النَّقَائِصِ .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ - أَيْضًا - تَنْزُهُهُ - [تَعَالَى] - عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ - سَبْحَانَهُ - إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ، [كَيْفَ]؟ وَهُوَ - جَلَّ وَعْلَاهُ - الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سُواهُ^(٢) .

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سُواهُ إِلَيْهِ، فَيُوجِبُ لَهُ الْحَيَاةُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْأَرَادَةُ، وَالْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انتَفَى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ لَمْ يَمْكُنْ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنْ الْحَوَادِثِ [فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ]. كَيْفَ؟ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ [كُلِّ] مَا عَدَاهُ . وَكَذَا يُوجِبُ لَهُ الْوَحْدَانِيَّةُ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأَلْوَهِيَّةِ لِمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلِّزْوَمِ عَجْزَهُمَا [حِينَئِذٍ]، كَيْفَ؟ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلِّ مَا سُواهُ .

(١) هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَمَا سِيَّاسَتِي فِي تَفْصِيلِهَا مِنْ «مِنْ عِقِيدَةِ السَّنَوْسِيِّ»: (ص ١١ وَمَا بَعْدَهَا) الْأَشْعُرِيَّةُ!

وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ اسْتَدْرَكَتُهُ مِنْهَا، وَسَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ: «غَنِيُّ عَنْ سُواهُ» .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا حَدْوَثٌ [الْعَالَمُ بِأَسْرِهِ]، إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ
قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِيًّا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ؟ وَهُوَ الَّذِي
يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ^(١) لَا تَأْثِيرٌ
لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثْرٍ مَا، وَإِلَّا لَزَمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذَلِكَ الْأَثْرُ عَنْ
اللَّهِ، كَيْفَ؟ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ [كُلُّ] مَا عَدَاهُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ تَأْثِيرٌ
مِمَّا سِوَاهُ. فَقَدْ بَانَ لَكَ فِي الْجَمْلَةِ تَحْقِيقُ الْكَلْمَةِ مُبْنَىً وَمَعْنَىً،
فَعَلَيْكَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، وَدَوَامُ التَّوْجِهِ إِلَيْهَا.

اللَّهُمَّ أَحِينَا عَلَيْهَا، وَأَمْتَنَا عَلَيْهَا، وَاحْسِنْنَا عَلَيْهَا، وَلَا تَحْرِمْنَا
مِنَ الْبَرَكَاتِ الْمَكْنُوزَةِ لَدِيهَا. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ بِاطْنَانًا وَظَاهِرًا.

انتهيتُ من التعليق عليها، ومقابلتها على أصلها بعد نسخها
قبل ظهر يوم الأربعاء/١٢/شوال/١٤٠٩هـ، حامداً الله تعالى،
ومصلياً ومسلماً على نبينا محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآلِهِ وَصَحْبِهِ، وآخر دعوانا
أنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَنْ».

الفهرس

الصفحة

الموضوع

مقدمة التحقيق ، وفيها :

مجمل بمعنى كلمة التوحيد وبيان مقتضاهـا	٥
مجمل عام بالذـي احتـوته الرسـالة	٦
نـسبة الرسـالة لمـصنفـها	٧ - ٦
الأـصل المعـتمـد في التـحـقـيق	٧
صـور عن المـخطـوط	٨
الـتجـريـد في إـعـرـاب كـلـمـة التـوـحـيد	١١
ديـبـاجـة المـصـنـف	١٣
الـفـرق بـيـن (سـوـى) و (سـوـى) و (غـيـرـهـ) (تـ)	١٣
أـهـمـيـة كـلـمـة التـوـحـيد وـضـرـورـة العـنـاـيـة بـهـا	١٤
هـذـه الـكـلـمـة مـن الـوـاجـبـات الـعـمـرـيـة	١٥
الـكـلـام عـلـى إـعـرـاب «لـا إـلـه»	١٥
بـطـلـان تـقـدـير الـخـبـر هـكـذـا : (لـا مـعـبـود فـي الـوـجـود إـلـا اللـهـ)	
وـسـبـبـه (تـ)	١٧
الـكـلـام عـلـى إـعـرـاب «إـلـا اللـهـ»	١٨
الـلـهـ عـزـ وـجـلـ وـاجـبـ الـوـجـود وـلـيـسـ بـمـوـجـودـ بـمـعـنـيـ أـنـهـ وـقـعـ	

١٩	عليه فعل الإيجاد (ت)
٢٢	أوجه بطلان نفي تقدير الإمكان
٢٣	الكلام على تقدير النحاة
٢٤	الكلام على توجيهه رفع اسم الجلالة
٢٩	الكلام على توجيهه نصب اسم الجلالة
٣١	المقصود من تركيب كلمة التوحيد
٣٢	كفر القائلين بالحلول والاتحاد
٣٣	كلام شارح «العقيدة الطحاوية» على معنى كلمة التوحيد
٣٧	الخاتمة
٣٩	الفهرس

رَفِعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْنَا لِلَّهِ الْفَرْدَوْسِ

رَفِعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْ لِلَّهِ الْغَرْوَرِ